العلم ظاهرة ذاتية الإثمار

المكان: طهران

الزمان: 1391/9/8ش. 1433/5/8هـ. 2012/07/29م.

المناسبة: الاجتماع السنوي مع النخب

الحضور: جمع غفير من المبتكرين والباحثين والمسؤولين عن الشركات العلمية المحور

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً أرحب أجمل ترحيب بالأعزاء.. الإخوة والأخوات والمسؤولين. أتمنى أن تستطيع هذه الجلسة والجلسات المماثلة الأخرى أن تساعد على سدّ الحاجة الأساسية التي يعيشها بلدنا اليوم، ألا وهي تنمية العلم والبحث العلمي والتقنية وتخريج المواهب وإعدادها وزيادة انتشار ثمار المواهب المميزة لشعبنا في حياة كل أبناء الشعب.

أقيمت جلسة اليوم بهدف تعضيد الشركات العلمية المحور، وعموماً لتعزيز الإبداع في العلم والتقنية ومعاضدة دخول منتجات هذه الشركات إلى أسواق الاستهلاك. ولقد أدلى الأصدقاء بآراء جيدة جداً. ولحسن الحظ فإن المسؤولين حاضرون في الجلسة وسمعوا الاقتراحات. طبعاً الأعزاء الذين قدموا اقتراحاتهم كان لهم أيضاً عتابهم وأعتقد أن الحق معهم. كانت المعاتبات والمؤاخذات صحيحة. وسيكون رفعها ومعالجتها على أساس الاقتراحات المطروحة. المسؤولون حاضرون هنا.. المعاون المحترم لرئيس الجمهورية وبعض الوزراء ذوي الصلة بهذه الأمور ومسؤولون آخرون حضروا الجلسة واستمعوا للآراء. ما قيل في هذه الجلسة سوف يجمع ويلخّص ويتابع إن شاء الله وبتوفيق من الله تعالى. طبعاً طرحت بعض التوقعات من جهاز القيادة، وسوف نتابع كل هذه التوقعات إن شاء الله، سواء الأمور ذات الصلة بالأجهزة والمؤسسات الحكومية والتنفيذية – والتي يجب أن نشدّد عليها – أو الأمور ذات الصلة بمؤسسة القيادة نفسها. سوف نتابعها إن شاء الله. لقد سجّلت طبعاً هنا نماذج من الاقتراحات والتوقعات التي

أثارها الأعزاء، ويبدو لي أن معظمها توقعات صحيحة، ونتمنى أن تتابع إن شاء الله. وسوف أشير إلى بعض الاقتراحات والتوقعات.

ما نصرّ ونؤكد عليه هو أن العلم بالنسبة للبلاد رأس مال لا ينفد ولا ينتهي. إذا تحركت عجلة إنتاج العلم في بلد من البلدان، وإذا كانت ثمة موهبة انطلقت وسارت، وإذا بدأت الإمكانيات والقابليات تبرز وتظهر فستكون مصدراً لا ينفد. العلم ظاهرة ذاتية الإثمار، وليس شيئاً يضطر المرء من أجله للتبعية. نعم، إذا أردتم أخذ العلم حاضراً جاهزياً فستكون فيه تبعية واحتياج للآخرين ومدّ الأيدي نحوهم، ولكن بعد أن يتكوّن الصرح العلمي في بلد من البلدان، وإذا كانت في ذلك البلد مواهب، فسيكون كالينبوع المتدفق. إذا خضنا في متابعة البحث العلمي والعلوم والتعمق والتحقيق فيها.. وإذا توبعت هذه الحالة كما حصل والحمد لله خلال الأعوام الماضية، وبنفس السرعة بل بمحفزات أكثر واهتمام أكبر، فلا مراء أن البلد سيبلغ قمّة عالية.

نظراً للواقع الذي نشاهده، وهو أمامنا، فإن هذا الارتقاء إلى الذري والوصول إلى السمو والتقدم المنشود ليس من الخيال إطلاقاً، بل هو أمر واقعي، وهو ما تدلّ عليه تجربة الأعوام الماضية. في هذه الإحصائيات التي ذكرت لاحظتم أن تقدم البلاد في القطاعات المهمة والعلوم الحديثة والمؤثرة في الحياة كان ملحوظاً خلال عدة أعوام. وهذا مؤشر على وجود مواهب وإمكانيات واستعداد. علينا أن نأخذ هذه المسألة مأخذ الجد، أي نهتم لقضية العلم والاعتماد على العلم في البلاد، ونجعلها أساساً للأمور والمشاريع. هذا هو ما نقوله في هذه الأعوام. إذا جرى الاهتمام بالعلم في القطاعات والمجالات المختلفة فستستطيع هذه الشركات العلمية المحور التي تعمل وتنتج وتوفر الثروة على أساس العلم أن تصل باقتصاد البلاد تدريجياً للازدهار الواقعي.

الحصول على الثروة عن طريق بيع المصادر النافدة مثل النفط ونظائره ليس ازدهاراً ولا تقدماً، إنما هو خداع للذات. وقد وقعنا في هذا الفخ، ويجب أن نعترف ونتقبل بأن هذا فخ بالنسبة لشعبنا. لقد أبتلينا ببيع الخام. واقع وصلنا كتراث من الماضي وجرى تعويد البلاد عليه. وطبعاً جرت محاولات في هذه الأعوام الأخيرة لترك هذا الإدمان المضرّ للبلاد، لكن هذا لم يحدث بنحو تام. يجب أن نعتقد أولاً أن البلد ينبغي أن يصل إلى حيث يستطيع بإرادته ومتى ما أراد إغلاق آبار نفطه.. يجب أن نصل لهذه العقيدة والقناعة. هذا ما يتعلق بقضية النفط. وبيع الخام في

مختلف أنواع المواد الخام والمعادن لا يزال قائماً. وهذه من نقاط ضعفنا ومن مشكلات بلادنا. إذا أردنا أن ننجو من هذا الوضع ونحقق النمو الاقتصادي الحقيقي، فالسبيل إلى ذلك هو الاعتماد على العلم. وهذا متاح عن طريق تقوية هذه الشركات العلمية المحور. علينا السير في هذا الاتجاه.

طبعاً الأعمال التي تمّ إنجازها أعمال ذات قيمة. التقرير الذي رفعه المعاون المحترم لرئيس الجمهورية – وأنا طبعاً على اطلاع كامل نسبياً بشأن ما تمّ إنجازه عن طريق التقارير التحريرية السابقة – تقرير باعث على كثير من التفاؤل والأمل، ويدل على أن أجهزتنا ومؤسساتنا والحمد لله تبذل جهوداً جيدة في هذا الميدان. ولكن لننظر ونشخّص نقاط الضعف في القطاعات المختلفة ونحاول رفعها وتلافيها. إذا استطعنا إن شاء الله تأسيس الأعمال الاقتصادية على أساس العلم، وتحويل ذلك إلى الطابع السائد على اقتصاد البلاد، فإن ذلك لن يمنح البلاد قوة اقتصادية وحسب، بل سيمنحها قوة سياسية أيضاً، وقوة ثقافية. حينما يشعر البلد أن بوسعه إدارة نفسه وشعبه بعلمه ومعرفته ويقدم الخدمات لسائر الشعوب، فسوف يشعر بالهوية والشخصية. وهذا بالضبط ما تحتاجه الشعوب المسلمة اليوم.

لقد كان الشعب الإيراني طوال أعوام متمادية قبل الثورة أسيراً لإضعاف روح الثقة بالذات. منذ أن فتح المسؤولون الحكوميون أعينهم أولاً ثم فتح أبناء الشعب تدريجياً أعينهم وبهتوا أمام التقدم العلمي المذهل للغرب، بدأ ترويج الشعور النقص والدونية والاستهانة بالذات في هذا البلد وبين أبناء شعبه. ولحسن الحظ فإن الثورة غيرت كل شيء بما في ذلك هذه الحالة وهذا الروح. وعليه، فإن تأسيس الأعمال والمشاريع الاقتصادية على أساس العلم يؤدي إلى تعزيز الروح والشخصية والهوية الوطنية ويزيد كذلك من الاقتدار السياسي. الاستقلال والاعتماد على الذات في بلد من البلدان يورث الاقتدار السياسي فضلاً عن الاقتدار الاقتصادي الذي سيتحقق بشكل طبيعي.

ما نريد أن يترتّب على هذه الجلسة إن شاء الله هو على العموم شيئان: أحدهما تشجيع النخبة والمتخصصين وأهل العلم والبحث العلمي للتوجّه صوب تأسيس مثل هذه الشركات، وكذلك إيصال منتوجات هذه الشركات والبحوث إلى الأسواق وتوفيرها للناس وإدراجها ضمن عجلة التجارة. هذا هو مقصدنا الأول. طبعاً التعاضد والتكامل بين العلم والثروة هو التعريف الأولي

لهذه الشركات. إذن، ليعقد أهل العلم وأصحاب الرساميل هممهم ويزيدوا من هذه الشركات. قيل إن عشرين ألف شركة ستتأسس حتى نهاية الخطة، لكنني أتصور أننا يجب أن نهتمّ بعدد الشركات العلمية المحور في البلاد. طبعاً يجب النظر للكمية إلى جانب النوعية والجودة، وقضية النوعية قضية مستقلة أخرى.

الهدف الثاني هو أن ترفع إن شاء الله مشكلات هذه الشركات. ثمة مشكلات – مشكلة السيولة النقدية ومشكلة المساعدات المعنوية المتنوعة وقد ذكرت في الاقتراحات المطروحة – تستطيع الحكومة أن ترفعها وتعالجها. القطاعات ذات الصلة بهذه القضية، سواء المعاونية المحترمة لرئاسة الجمهورية أو وزارات الصناعة والعلوم والصحة والجهاد الزراعي المحترمة، والوزارات المرتبطة بهذه الأمور، بوسعها التعاون وتقسيم المسؤوليات وتعيين حدود واجبات كل قطاع ورفع المشكلات. من الأمور التي ذكرت هنا واعتقد أنها صحيحة هو تغيير الأنظمة القديمة والتقليدية لتشخيص الاعتمادات، بما في ذلك من قبل البنوك والمراكز المالية تجاه هذه الشركات. مشكلة السيولة النقدية مشكلة مهمة من مشاكل هذه الشركات.

ومن جملة الأمور التي ذكرت – ونعتقد أنها صائبة – قضية ملاحظة تقبّل الأخطار والمجازفة في هذه الشركات، إذ لو لم تكن في هذه الشركات مجازفة ولم يكن هناك استعداد لتقبل المجازفات والمخاطرات فإن الأمور لن تجري ولن تتقدم إلى الأمام. طبعاً ثمة سبل للحيلولة دون أن تهدد هذه المخاطر أصل وجود هذه الشركات، من قبيل أنظمة الضمان الخاصة والمشخصة التي ينبغي رصدها لهذه الأمور، وهذا بدوره من مهام الأجهزة الحكومية.

ومن القضايا المهمة أن ترصد مؤسساتنا الحكومية الاختراعات وتسجلها، وتتوجّه هي نحو أصحاب الاختراعات والنخب الفكرية وتطالبهم بالتعاون والمساعدة ليستطيعوا أن يساهموا في تأسيس الشركات العلمية المحور وفي أقسام معينة منها. لا تقعد مؤسساتنا حتى يأتيها المخترعون ويراجعوها وتقع الأعمال في التلافيف والتعقيدات الإدارية والبيروقراطية وغيرها من المشكلات.. هذه الأمور تقلل بلا شك من التشوّق والمواهب والجاهزية. حسب التقارير التي عندي فإن الأجانب يرصدون المواهب الموجودة في بلادنا، وأين ما ينفعهم منها يأتون ويستثمرون ويأخذونها. المواهب والطاقات الإنسانية أثمن ما يمتلكه البلد.

يجب أن لا نسمح ولا ندع هذا يحصل، والشكل المنطقي لعدم السماح هو أن نـــوفر الفـــرص والأرضية ونشجّع ونأخذ بالأيدي وندفعهم نحو العمل ونأخذهم إلى الساحة ليعملوا ويكونـــوا متفائلين متشوقين، وعندها سيتوفر ذلك الينبوع المتدفق الذي لا ينضب.

من جملة الأمور التي ذكرت وهي صحيحة قضية تنفيذ قانون دعم الشركات العلميـــة المحـــور والذي صودق عليه منذ سنتين أو ثلاثة. قدمت الحكومة لائحة وصادق عليها مجلس الشـــورى الإسلامي. طبعاً لم يجر لحد الآن تأييد النظام الداخلي لتنفيذها ولم يجر إبلاغه، وينبغي القيام بهذه المهام بسرعة. وسيتابع المسؤولون الحكوميون الحاضرون هنا هذه المسألة إن شـــاء الله. وقـــد رصدوا لهذه المهمة مبلغاً وتمت المصادقة على إيجاد صندوق وتمّ إعداده. إذا أخذ ذلك القـــانون مجراه إن شاء الله فسيساعد بالتأكيد على تقدم الشركات العلمية المحور وتنميتها.

النقطة الأخرى التي أشير إليها – وقد كانت في ذهني وذكرت في التقارير التي زوّدونا بها – هي أن لا تحصل الشركات الحكومية على نصيب أوفر من المساعدات المالية والدعم فتبقى الشركات غير الحكومية تراوح في مكانها. وقد لاحظت أن بعض الأعزاء أشاروا هنا إلى هذه النقطة، وقد جرى الاهتمام بها في تقاريرنا. لنعمل ما من شأنه أن يستطيع القطاع الخاص أن يقف على قدميه وينمو بالمعنى الحقيقي للكلمة في مجال الشركات العلمية المحور. إذا نما القطاع الخاص وتطور في هذا المجال نعتقد أن منافع ذلك ستكون كثيرة جداً للبلاد. سيكون للحكومة دورهـــا الـــداعم والموجّه والمرشد والمساعد، لكن محور الحركة في هذا المجال هو القطاع الخاص. هذه أيضاً مـــن النقاط موضع الاهتمام.

من الأمور المهمة في هذا المضمار بنك المعلومات. من فوائد هذه الجلسة أن يأتي البعض ويزوّدوا جماعة النخبة والمختصين والمسؤولين بمجموعة من المعلومات. ينبغي أن تكتسب هـــذه العمليـــة الطابع العام، ويجب أن يكون هناك بنك معلومات، فنعلم ما نمتلكه ونعلم ما لا نمتلكه، ونعلم ما نحتاجه. خصوصاً بعض القطاعات الحكومية التي ذكروها هنا – كالنفط والدفاع والزراعة – لها الكثير من الاحتياجات، وإذا اتضحت هذه الاحتياجات لمؤسسي الشركات العلمية المحور فـــإن المستعدين من حيث الاستثمارات العلمية واستثمار الأموال بوسعهم التوجّه نحو هذه الاحتياجات لرفعها وتلافيها. إذن، تأسيس بنك معلومات وعرض المعلومات اللازمة على الجميع أمر ضروري ولازم.

ونقطة أخرى هي أن الشركات العلمية المحور تستطيع العمل في مجالات مختلفة في البلاد، ويجب أن لا يحددوا مجالات نشاطهم بدوائر وحدود معينة، لتنطلق المواهب في كل المجالات التي فيها حاجة ويلزم العمل فيها، وستستطيع هذه الشركات إن شاء الله أن تمارس دورها هناك.
ما أريد أن أقوله باختصار في نهاية كلمتي هو أن على الجامعات والمؤسسات الحكومية وكل أبناء الشعب وأصحاب القدرات والمواهب إن من الناحية العلمية وإن من الناحية المالية أن يسعوا لمعرفة مسؤوليات زمانهم وفترتهم التاريخية الحساسة وينهضوا بها. حينما قلنا الاقتصاد المقاوم فهذا ليس بشعار بل هو واقع. البلد يتقدم إلى الأمام. إننا نشاهد أمامنا آفاقاً جد رحبة ومبشرة. ومن البديهي أن تكون المسيرة نحو هذه الآفاق مشوبة ببعض المعارضات والخصومات. بعض هذه المعارضات ذات دوافع اقتصادية وبعضها سياسية وبعضها إقليمية وبعضها دولية. وقد تنتهي بعض هذه المعارضات أحياناً إلى هذه الضغوط المتنوعة التي تلاحظونها.. الضغوط السياسية والحظر وغير ذلك، والضغوط الإعلامية.. ولكن في ثنايا هذه المشكلات وفي وسط هذه الأشواك أيضاً ثمة خطوات راسخة وهمم وتصميمات تريد العبور وسط هذه الأشواك، وتصل إلى المحطة المنشودة. هكذا هو وضع البلاد حالياً.

إننا لسنا في طريق مسدود إطلاقاً، ولا نواجه أبداً مشكلات تصرفنا عن قرار مواصلة الطريق. لا توجد مثل هذه المشكلات. نعم، ثمة مشكلات، لكنها كلها أصغر من قرار هذا الشعب والبلد وإرادته وهدفه ومبادئه. لا نريد النوم على ريش النعام ونتكئ ونستريح، لا، بل نحن في وسط الساحة، لكن هذه الساحة ساحة صعبة وباعثة على الشوق والتفاؤل في نفس الوقت. إنها كساحة الرياضة والمسابقات الرياضية. ثمة في ساحات الرياضة تعب وخوف لكنها باعثة على الشوق أيضاً. ما من رياضي يمتنع عن المشاركة في سوح المسابقات الرياضية، إنما يشارك فيها بشوق. وفي هذا العمل جهد وصعوبة وضغوط جسمية وعصبية، ومع ذلك يشارك الرياضيون فيها. هكذا هو حالنا.

الساحة ساحة حركة عامة وتاريخية خالدة للشعب. من الناحية التاريخية حركتنا اليوم حركة باقية خالدة. أي إن شعبنا يقرّر اليوم مصير إيران ربما لقرون من الزمن آتية. ومثل هذه الظروف لا تتوفر دوماً. لا تتوفر مثل هذه الأوضاع في كل المراحل والأطوار التاريخية، وقد توفرت في زماننا لحسن الحظ. لقد وضعت هذه الثورة بلادنا وشعبنا أمام حركة مؤثرة باقية تاريخية طويلة.

طيب، على كل واحد منا أن يعرف دوره ويمارسه. من القطاعات التي أمامنا قطاع الاقتصاد وخصوصية الاقتصاد في مثل هذه الظروف هو الاقتصاد المقاوم، أي الاقتصاد الذي تصحبه المقاومة ويقف أمام عرقلات الأعداء وخبثهم. أعتقد أن من القطاعات المهمة التي بوسعها تكريس هذا الاقتصاد المقاوم هو هذه الأعمال والأنشطة، أي الشركات العلمية المحور. هذا من أفضل مظاهر الاقتصاد المقاوم وأكثر مصاديقه تأثيراً. ويجب بالتالي متابعة هذه الأنشطة.

المستقبل مستقبل مشرق إن شاء الله. نتمنى أن يوفقكم الله تعالى جميعاً، ويوفق مسؤولينا المحترمين الأعزاء ليستطيعوا ممارسة دورهم. وانهضوا أنتم أيضاً بدوركم وستتحقق كل هذه الاقتراحات المطروحة هنا في الخارج إن شاء الله ويعمل بها. معظم هذه الاقتراحات اقتراحات جيدة وستُدرس إن شاء الله ويعمل بها. أسأل الله تعالى التوفيق لكم جميعاً، ونتمنى أن يكون غد الشعب الإيراني أفضل من يومه وأمسه بكثير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.